الأمم المتحدة

SSC/18/IM/1

Distr.: General
24 July 2015
Arabic
Original: English

التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

اللجنة الرفيعة المستوى المعنية
بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب
الاجتماع المعقود بين الدورتين
نيويورك، ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

مواصلة تعميم وتنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

موجز

يوجه هذا التقرير الانتباه إلى المبادرات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية استجابة لتنامي الطلب من الدول الأعضاء على زيادة الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويبين التقرير تفاصيل الإجراءات التي اتخذت مؤخرا من أجل مواصلة تعميم وتنسيق أشكال الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لهذين النوعين من التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وحسب ما طلبته الدول الأعضاء، يسلط التقرير الضوء أيضا على التدابير المحددة التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي تحقيقا لهذه الغايات.

ويرد في ختام التقرير، المقدم استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٩، عدد من التوصيات الرامية إلى زيادة تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والاستفادة إلى أقصى حد من المساهمة التي يوفرها التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بمجرد اعتمادها. ويكرر التقرير التأكيد أيضا على التوصية الواردة في الوثيقة SSC/18/3، التي تدعو البرنامج الإنمائي إلى أن يواصل ”قيامه بدور المؤسسة المضيفة لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب“.

030915 110815 15-12420 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٩. وهو يبحث مسألة الطلب المتزايد على الدعم المقدم من الأمم المتحدة على خلفية من التبادلات والتدفقات المتنامية فيما بين بلدان الجنوب. ويغطي التقرير عمليات الاستجابة من جانب وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، التي تتجلى في التدابير التي تتخذها تلك الكيانات لدمج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في العمل الذي تضطلع به على صعيد السياسات والبرامج. ويسلط التقرير الضوء بعد ذلك على الإجراءات المتخذة من أجل تحسين اتساق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتنسيقه، ويقترح مجموعة من التدابير الإضافية لتعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (مكتب الأمم المتحدة للتعاون). وحسب المطلوب، يسلط التقرير الضوء أيضا على التدابير المحددة التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحقيقا لهذه الغايات. ويستند التقرير إلى توصيات سابقة واردة في تقريري الأمين العام عن التدابير الرامية إلى زيادة تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون (SSC/18/3)، وعن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في عام ٢٠١٤ (A/69/153).

٢ - وقد أخذت الصلات التي تربط بين بلدان الجنوب في مجالات التجارة والاستثمار والتمويل والتكنولوجيا والتنمية تتزايد بسرعة. ففي حين ازدادت التجارة العالمية بنحو أربعة أضعاف منذ عام ١٩٩٠، نمت التجارة فيما بين بلدان الجنوب بمقدار يزيد عن عشرة أضعاف. وقد أصبحت الصين والهند والبرازيل من الشركاء ذوي الأهمية المتزايدة بالنسبة لأفريقيا. ففي عام ٢٠١١، ارتفعت نسبة الصين من مجموع واردات أفريقيا إلى ١٧ في المائة، من ٥ في المائة في عام ٢٠٠٠. وزادت حصة كل من الهند والبرازيل في مجموع التجارة الأفريقية من ٢,٣ في المائة و ١,٧ في المائة، على التوالي، في عام ٢٠٠٠ إلى ٧ في المائة و ٣ في المائة في عام ٢٠١١[(١)].

٣ - وتقدر تدفقات المساعدة الإنمائية بين البلدان النامية في عام ٢٠١١ بما يتراوح بين نحو ١٦,١ بليون دولار و ١٩ بليون دولار[(٢)]. وقد ازدادت أيضا التحويلات المالية فيما بين

(١) OECD, *Perspectives on global development 2013*, pp. 21-23. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن الاتجاهات الأخيرة في العلاقات فيما بين بلدان الجنوب، انظر تقرير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/68/212).

(٢) تقرير الأمين العام عن اتجاهات التعاون الإنمائي الدولي والتقدم المحرز فيه (E/2014/77).

بلدان الجنوب لتشكل الآن ٣٤ في المائة من تدفقات التحويلات المالية العالمية[٣]. وعلاوة على ذلك، يبشر التواصل المتزايد داخل البلدان النامية وفيما بينها بظهور دينامية جديدة ويزيد من فرص توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. فقد اكتسب ذلك التعاون أهمية في المجالات السياسية والاقتصادية العالمية، إلى جانب ما يحققه من فوائد اجتماعية واقتصادية داخل الأقاليم وفيما بينها. وتضفي منظمات مثل مجموعة العشرين على الاقتصادات الرئيسية في الجنوب صوتا أقوى في منتديات الحوكمة الاقتصادية العالمية وتمنحها دورا أكثر أهمية في تلك المنتديات.

٤ - وتؤدي البلدان المتوسطة الدخل دورا هاما بتقديمها الدعم للبلدان النامية الأخرى. ولبعض البلدان المتوسطة الدخل سجل طويل في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإن كان بعضها الآخر قد بدأ في المشاركة مؤخرا.

٥ - والأمر اللافت للنظر هو حجم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتنوع هذين النوعين من التعاون وديناميتهما واتساع نطاقهما، فهما غالبا ما يشتملان على مبادرات مبتكرة أو مختلطة لا تتفق تماما مع الفئات التقليدية للتعاون الإنمائي، وهو ما يترتب عليه بالتالي عدد من الآثار. فبادئ ذي بدء، هناك حاجة متزايدة إلى الحصول على معلومات أفضل عن الشركاء؛ وعن العرض والطلب؛ والتوزيع على القطاعات والقطاعات الفرعية؛ فضلا عن التغطية الجغرافية؛ والتدفقات والنتائج المالية والعينية وغيرها من الأنواع. وثانيا، يؤكد الطابع المتطور والمتنوع الذي يتسم به التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أهمية إقامة حوار مكثف وأكثر استنارة فيما بين المشاركين من أجل فهم ما يجري وتوسيع الإمكانات التي ينطوي عليها، مع القيام أيضا بمعالجة نقاط الضعف أو الاختناقات المحتملة. وثالثا، فإن بلدان الجنوب، رغم ما اكتسبته من دينامية ومن أمل جديدين بفضل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، تتعرض جزئيا لمعوقات تعرقل قدرتها على تحقيق أقصى مكاسب ممكنة - سواء من خلال تقديم أو تلقي المساعدة بهدف التمكن من دفع الأولويات الإنمائية الوطنية قدما - بسبب وجود تفاوتات على الصعيد الوطني فيما يتعلق بقدرتها على تحديد فرص التعاون، بما في ذلك من خلال مؤسسات التنسيق الرئيسية في الحكومات، والمشاركة في تلك الفرص وإدارتها ورصدها. وينطوي التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على إمكانات غير مستغلة يمكن إطلاقها من خلال النظر في إجراء إصلاحات على صعيد السياسات والقواعد التنظيمية وإصلاحات قانونية من شأنها أن تعجل من تبادل الخبرات

(٣) The World Bank, Migration and Remittances: *Recent Developments and Outlook*,2015.

والتكنولوجيا والخدمات بين البلدان على صعيد ثنائي، من خلال مبادرات ''الجوار''، وكذلك على صعيد المناطق وعبرها.

ثانيا - تزايد الطلب على الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

٦ - تزايد الوعي على الصعيد الحكومي الدولي بأهمية النهج المتبعة فيما بين بلدان الجنوب إزاء التنمية. ففي مختلف المحافل الحكومية الدولية، مثل مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لعام ٢٠٠٩، وفي أثناء الدورتين السابعة عشرة والثامنة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وفي القرارات التي اتخذت مؤخرا في إطار الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، أكدت الدول الأعضاء التزامها ببرنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب ودعت في الوقت نفسه إلى تكثيف وزيادة الدعم المتعدد الأطراف المقدم لذلك التعاون. وعلى وجه التحديد، دعت الدول الأعضاء إلى زيادة دمج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في السياسات والبرامج المتعلقة بالعمل التنفيذي الذي تضطلع به الأمم المتحدة؛ وتنسيق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للمبادرات المشتركة فيما بين بلدان الجنوب؛ ودعم تنمية القدرات من خلال تبادل المعارف والخبرات المتوافرة لدى بلدان الجنوب؛ وإقامة شراكات جديدة، منها الشراكات المبتكرة بين القطاعين العام والخاص وترتيبات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ وتوفير الدعم البشري والفني والمالي الكافي؛ والاضطلاع بجمع البيانات المتعلقة بنوعية وأثر التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتحليلها ورصدها وتقييمها.

٧ - وقد ذكر ما يقرب من ٨٠ في المائة من المنسقين المقيمين الذين ردوا على الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عام ٢٠١٤ أنهم قد تلقوا طلبات من حكومات البلدان المستفيدة بالبرامج تلتمس فيها الدعم لأنشطة التعاون مع البلدان النامية الأخرى. ومن الأمور التي تحظى باهتمام خاص من جانب البلدان النامية المساعدات التي تمكنها من تعزيز سبل الحصول على المعارف والخبرات المتاحة لدى بلدان الجنوب الأخرى وتحديد الجهات التي يمكن أن تشاركها في تنمية الجنوب. وتبرز هذه

الاحتياجات في أجلى صورها في مجالات من قبيل الصناعة والتجارة والاستثمار ونقل المعارف والتكنولوجيا والنمو الاقتصادي والعمالة والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية[٤].

ثالثا – منظومة الأمم المتحدة الإنمائية القادرة على تلبية الاحتياجات

٨ – يضطلع عدد متزايد من مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها بدمج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياساته وأطره الاستراتيجية، وأنشطته التنفيذية وميزانياته، على النحو المبين في تقرير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب لعام ٢٠١٤ (A/69/153). وينصب تركيز تلك المؤسسات والوكالات فيما تقدمه من دعم على وضع السياسات وإجراء الحوار وتبادل المعارف، والاضطلاع بالبحوث والتحليلات، وتنمية القدرات وبناء الشراكات من أجل توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات اختصاص كل من تلك الجهات، إلى جانب توفير التمويل الابتكاري والقيام بالرصد والتقييم. وتقدم أيضا اللجان الإقليمية الخمس الدعم على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، حيث يفيد التعاون فيما بين بلدان الجنوب في توفير المنافع والخدمات العامة على الصعيد الإقليمي.

٩ – وأفاد عشرون كيانا من بين الكيانات التي ردت على الاستقصاء المشار إليه أعلاه، البالغ عددها ٢٢ كيانا، بأنه أدمج مسألة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في خططه وأطره الاستراتيجية، في حين أشار ١١ كيانا إلى أنه تم تقديم شكل أو آخر من أشكال الدعم للمشاريع التي يتولى المكتب إدارتها ودعمها، وكانت غالبية تلك الكيانات من الوكالات المتخصصة. وأبلغ ثمانية عشر كيانا في تقاريره السنوية عن التطورات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. فتناولت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، التقييمات والتقديرات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، التي يسترشد بها في السياسات والاستراتيجيات المؤسسية التي تتبعها (A/69/153). وأفادت وكالات عديدة بأنها اعتمدت استراتيجيات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مثل منظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٢، وبرنامج الأغذية العالمي في عام ٢٠١٥. وأفاد البعض الآخر بأنه بصدد وضع استراتيجيات من ذلك النوع، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو تجريب آليات لتمويل الشراكات

(٤) تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/70/62-E/2015/4).

فيما بين بلدان الجنوب، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وزاد صندوق الأمم المتحدة للسكان، وفقا لما جاء في تقريره السنوي لعام ٢٠١٥، من عدد الممارسات الجيدة التي يقوم بإرسائها وتبادلها، فارتفع ذلك العدد من ١٨٥ في عام ٢٠١٣ إلى ٢٢٠ في عام ٢٠١٤. ويفيد الصندوق أيضا بازدياد الاستعانة بطريقة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، إذ تستخدمها نسبة ٧٤ في المائة من البلدان المستفيدة من البرامج في تعزيز أداء برامجها. وقرر الصندوق إدراج هذه الاستراتيجية ضمن أولوياته المؤسسية اعتبارا من عام ٢٠١٥[٥].

١٠ - وتشير الردود التي وردت من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على استقصاء أجراه المكتب في عام ٢٠١٤ إلى أن الكثير من الوكالات قد أدمج مسألة دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في سياساته وبرامجه التنفيذية تمشيا مع إطار المبادئ التوجيهية المتعلق بدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (SSC/17/3). وأفادت منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، بتقديم الدعم للتدابير التي تساهم في تشكيل سياسات واستراتيجيات التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي.

١١ - وتعمل منظمة الأغذية والزراعة على إرساء عملية حوار متواصل تهدف إلى القضاء على الجوع وتحسين الأمن الغذائي والنهوض بالاستخدام المستدام للتكنولوجيات الجديدة. وتقوم منظمة العمل الدولية بتعزيز برنامج توفير العمل اللائق من خلال إقامة حوار فيما بين بلدان الجنوب على صعيد السياسات. وتتجلى في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة الأهمية المتزايدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بالنسبة للتنمية المستدامة، حسب ما تنص عليه استراتيجية البرنامج المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. فعلى سبيل المثال، وقع البرنامج في عام ٢٠١٤ اتفاقا مع اللجنة الصينية الوطنية للتنمية والإصلاح بشأن تعزيز التعاون فيما يتصل بالتصدي لتغير المناخ في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب. واعتمدت طريقة التعاون فيما بين بلدان الجنوب كواحدة من سبع استراتيجيات تتعلق بتنفيذ البرامج في الخطة الاستراتيجية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وعقدت المنظمة العالمية للملكية الفكرية، بالتعاون مع حكومة البرازيل، أول اجتماع أقاليمي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن الحوكمة في مجال الملكية الفكرية.

(٥) DP/FPA/2015/5 (Part I).

١٢ - وأدت النهضة التي يشهدها الجنوب وما يتصل بذلك من زيادة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى حفز مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكيانات أخرى على إجراء بحوث وتحليلات دقيقة بشأن مختلف الاتجاهات السائدة. وجاء في طبعة عام ٢٠١٣ من تقرير التجارة والتنمية الذي يصدره الأونكتاد أن التجارة فيما بين بلدان الجنوب تؤدي دورا رئيسيا في تعديل الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك على الصعيد العالمي، فيما اضطلع البرنامج الإنمائي، في تقرير التنمية البشرية في العالم لعام ٢٠١٣، بتوثيق النهضة التي يشهدها الجنوب والمساهمة التي يقدمها التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٣ - ويشكل تبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب مجالا آخر من المجالات التي تتلقى دعما من مؤسسات ووكالات نظام الأمم المتحدة الموحد، مثل منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونيسيف والبنك الدولي ومنظمة السياحة العالمية. فمنظمة السياحة العالمية تتعاون منذ عام ٢٠١٠ مع منظمة السياحة الإقليمية للجنوب الأفريقي على تنفيذ برنامج يهدف إلى تطوير وتعزيز النظام الوطني لإحصاءات السياحة في الدول الأعضاء في المنظمة الإقليمية، البالغ عددها ١٤ دولة. ويقوم مرفق تبادل الخبرات فيما بين بلدان الجنوب التابع للبنك الدولي بتمويل مبادرات تتعلق بتقاسم المعارف فيما بين البلدان المنخفضة الدخل. وتقدم اليونيسيف الدعم لتبادل المعارف والخبرات المتعلقة برصد حالات الإيبولا ومواجهة المرض على صعيد عبر وطني فيما بين البلدان المتضررة والبلدان غير المتضررة في غرب أفريقيا ويمتد هذا العمل ليشمل أوغندا وكوبا، بالإضافة إلى عدد من عمليات التبادل فيما بين البلدان والتبادل الإقليمي بين الوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بحملة إنهاء العنف ضد الأطفال.

١٤ - ويركز عدد كبير من المبادرات التي تدعمها منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، واليونيدو، وبرنامج الأغذية العالمي، وأعضاء آخرون في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على بناء القدرة المؤسسية للبلدان النامية بغية تعزيز الاعتماد على الذات وطنيا وجماعيا في بلدان الجنوب. ويصب مركز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، في ماليزيا، الذي ترعاه اليونسكو، تركيزه على بناء القدرات في البلدان النامية في ثلاثة مجالات مترابطة بالغة الأهمية هي: اكتشاف معارف جديدة (العلوم) وتطبيقها (التكنولوجيا) واستخداماتها (الابتكار). وأدت شراكة قائمة بين برنامج الأغذية العالمي وحكومة البرازيل في عام ٢٠١١ إلى إنشاء مركز امتياز لمكافحة الجوع تابع لبرنامج الأغذية العالمي في البرازيل، يهدف إلى تعزيز القدرات

والمعارف الوطنية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية من أجل تصميم وتنفيذ برامج مستدامة للتغذية في المدارس تملك زمامها جهات وطنية، وبرامج أخرى لمكافحة الجوع، ضمن مبادرات مختلفة تتعلق بالسياسات الاجتماعية.

١٥ - ومن الجدير بالذكر، فيما تعمل الأمم المتحدة على تكثيف جهودها للاستجابة لتلك الطلبات، أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يغطي قطاعات ومناطق جغرافية متعددة. لذلك، يجب على مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة أن تقرر بحكمة المواضع التي يمكن أن تحقق فيها إجراءاتها الفردية والجماعية أثرا من شأنه أن يؤدي إلى التغيير. وسوف يتطلب ذلك النهوض بالتكامل فيما بين الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات التي تدعم أهداف التنمية المستدامة.

ألف - الإجراءات التي اتخذتها مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفتها رئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

١٦ - في المقرر ١/١٨، كررت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب توصيات رئيسية أوردها الأمين العام في تقريره عن التدابير الرامية إلى زيادة تعزيز المكتب وطلبت إلى مديرة البرنامج الإنمائي، بصفتها رئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، القيام بما يلي: (أ) إنشاء آلية معززة مشتركة بين الوكالات أقرب إلى الطابع الرسمي ويضطلع المكتب بتنسيقها، (ب) منح المكتب الفرصة لأن يُمثَّل بصورة أكثر انتظاما في الآليات الاستراتيجية وآليات التنسيق التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية عند مناقشة المسائل التي تؤثر على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ (ج) اتخاذ خطوات لضمان تزويد المكتب بالعدد الكافي من الموظفين، حسب الاقتضاء، عن طريق انتداب موظفين من الحكومات ومن وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ومن خلال استقدام موظفين فنيين مبتدئين لإضفاء مزيد من الأهمية على مهام التنسيق التي يمارسها المكتب على نطاق المنظومة.

١٧ - وقامت مديرة البرنامج الإنمائي، بصفتها رئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، باتخاذ إجراءات بشأن الجوانب المختلفة للمقرر المذكور. وعلى وجه التحديد، اتُخذت حتى الآن الإجراءات الوارد بيانها أدناه. كذلك ترد تدابير إضافية بالتفصيل في مواضع أخرى من هذا التقرير.

١٨ - فقد أنشأت رئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية فرقة عمل معنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، يشترك المكتب ومنظمة العمل الدولية في رئاستها، في إطار

آليات التنسيق الجديدة، التي بدأت في مطلع عام ٢٠١٥. ويهدف هذا الإجراء إلى تعزيز تطبيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مختلف القطاعات على الصعيدين القطري والإقليمي. وتحقيقا لتلك الغاية، تعمل فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، التي تضم أكثر من ٣٠ من منظمات ووكالات الأمم المتحدة، ضمن الفريق العامل المعني بالتنمية المستدامة التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المكلف بتقديم الدعم للدول الأعضاء من أجل إدماج أهداف التنمية المستدامة في خططها وإجراءاتها الإنمائية الوطنية. وقد اختير أعضاء فرقة العمل من عدد من وكالات الأمم المتحدة. ويقود المكتب عملية إعداد اختصاصات فرقة العمل.

١٩ - وفي وسع المكتب، بصفته رئيسا مشاركا لفرقة العمل أن يعتمد، حسب الاقتضاء، على القدرات البشرية والمالية والقدرات الأخرى المتوافرة في منظومة الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، يقود المكتب عملية إعداد خطة عمل مشتركة بين الوكالات تتعاون من خلالها منظمات ووكالات عديدة تابعة للأمم المتحدة على مدى فترة السنتين المقبلة في مجالات من قبيل الأمن الغذائي وتغير المناخ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتوفير فرص العمل اللائق. وتضع فرقة العمل أيضا خططا مشتركة من أجل تحديد المبادرات الجارية بين بلدان الجنوب بهدف تحديد الممارسات الجيدة لعرضها على البلدان التي تطبق فيها أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتلزم خطة العمل المشتركة بين الوكالات المكتب أيضا بقيادة الجهود التعاونية التي ينقح من خلالها الإطار الحالي للمبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلق بدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، تمشيا مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ودعيت فرقة العمل أيضا للمساهمة في صياغة المذكرة التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية التي سيسترشد بها في إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطط وبرامج التنمية الوطنية. وهذا سيتيح الفرصة لفرقة العمل لإطلاع البلدان النامية على ما يوجد من تكامل بين التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة على مدى السنوات المقبلة.

٢٠ - ولدى المكتب فرصة لم يسبق لها مثيل لتعزيز وتعميق التعاون المشترك بين الوكالات بهدف إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية على جميع المستويات. وقد بدأ المكتب في حضور اجتماعات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية التي يناقش فيها التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبالتالي، ينبغي أن يكون بوسعه أيضا التأثير في عمل مختلف أصحاب المصلحة في الحكومة

والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص من خلال السبل المحسنة المتاحة أمامه للوصول إلى طائفة واسعة من الخبرات والشبكات المتوافرة لدى شركاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، التي يمكنهم الاستفادة منها في تلبية احتياجات الدول الأعضاء المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات من قبيل التجارة والاستثمار والصناعة والنمو الاقتصادي والعمالة وإدارة الموارد الطبيعية.

٢١ - وشارك مدير المكتب أيضا في الاجتماعات المنتظمة التي يعقدها الفريق العامل المعني بالتنمية المستدامة التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بما يتماشى مع توصيات الأمين العام ووفقا للمقرر ١/١٨ الصادر عن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتجذب الاجتماعات المشتركة بين الوكالات التي ينظمها المكتب لفرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مشاركين من مختلف الوكالات في نيويورك، فضلا عن المشاركين في جنيف ونيروبي وروما وفيينا عن طريق التداول من بعد.

٢٢ - وفي إطار الجهود الرامية إلى زيادة قدرات موظفي المكتب، اتخذت بالفعل خطوات لتعيين موظفين فنيين مبتدئين، على النحو المقترح في تقرير الأمين العام عن التدابير الرامية إلى زيادة تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والمكرر ذكره في المقرر ١/١٨ للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وفي قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٩. ومن المتوخى أن يزود الموظفون الفنيون المبتدئون، بمن فيهم الموظفون المستقدمون من بلدان الجنوب، المكاتب الإقليمية والمكتب الكائن في المقر بالدعم اللازم لتعزيز مفهوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والممارسات المتبعة فيه، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ولتحقيق تلك الغاية، سيواصل المكتب العمل بشكل وثيق مع مركز خدمات الموظفين الفنيين المبتدئين في كوبنهاغن.

٢٣ - وبالإضافة إلى ذلك، ستتخذ رئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الخطوات اللازمة للدعوة إلى اتخاذ ترتيبات تتعلق بتنقل الموظفين المشتركين فيما بين الوكالات بين المكتب ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على سبيل التجربة، بما يشمل اتفاقات الإعارة مع عدم رد التكاليف وفقا للقواعد والإجراءات المعمول بها. كذلك ستتواصل رئيسة المجموعة مع الدول الأعضاء بغية انتداب موظفين للمكتب أيضا.

٢٤ - وفي ضوء الردود الواردة من المنسقين المقيمين على الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ستقوم رئيسة المجموعة، بموافقة ودعم فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، باتخاذ الخطوات اللازمة لإدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب، باعتباره وسيلة من وسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، في مذكرة

توجيهية تعدها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للمنسقين المقيمين/أفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن دعم الحكومات في تنفيذها لأهداف التنمية المستدامة. ونظرا لتشديد الدول الأعضاء على تبادل المعارف والخبرات، سوف تقوم رئيسة المجموعة، من خلال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية، بدعوة المنسقين المقيمين إلى أن يتناولوا في تقاريرهم السنوية المبادرات التي تستخدم التعاون فيما بين بلدان الجنوب كوسيلة من وسائل التنفيذ.

باء - استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للطلب المتزايد

٢٥ - إن البرنامج الإنمائي، بحكم احتفاظه بشبكة من المكاتب القطرية وبفضل وجوده في أكثر من ١٧٠ بلدا وإقليما، ونظرا إلى الدور الذي يضطلع به كرئيس لنظام المنسقين المقيمين، والدور الذي تضطلع به مديرته بصفتها رئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، مكلف بمسؤوليات خاصة في جميع أطر الأمم المتحدة الرئيسية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، على النحو المبين في خطة عمل بوينس آيرس ووثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون بين بلدان الجنوب لعام ٢٠٠٩.

٢٦ - وقد اضطلع البرنامج الإنمائي بتعزيز عمليات تنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة، عن طريق استضافة المكتب، والاستفادة في الوقت نفسه من شبكة المكاتب القطرية التابعة له في إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ضمن برامجه. ويعرّف البرنامج الإنمائي الدور الذي يضطلع به في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب بأنه دور الشريك الذي يحظى بالثقة في مجال تسهيل تبادل المعارف وتعزيز القدرات القطرية وتيسير الشراكات.

٢٧ - وقد التزم البرنامج الإنمائي أيضا التزاما واضحا وهاما في خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ بالاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتباره إحدى السبل الأساسية التي يتبعها للعمل على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري.

٢٨ - ووضع البرنامج الإنمائي مجموعة واسعة من الأدوات التعليمية والمالية والمتعلقة بالرصد من أجل تشجيع وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب في سياق المشاريع والبرامج التي يضطلع بها. وتحقيقاً لهذه الغاية، اعُتمدت تغييرات في القواعد التي تحكم مشاريعه وبرامجه لإتاحة إمكانية وضع مشاريع وشراكات للتعاون المتعدد الأقطار فيما بين بلدان الجنوب وللتعاون الثلاثي، وأطر عمل

للنتائج المشتركة، وآليات لاسترداد التكاليف. وبالإضافة إلى ذلك، فقد وُضع نموذج جديد لتقاسم التكاليف لتمكين المكاتب القطرية للبرنامج من استيعاب التبرعات المالية والعينية المقدمة لأغراض التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، كما وضعت مبادئ توجيهية لإعداد وثائق البرامج القطرية، ومعايير أساسية يجب أن تنظر فيها المكاتب القطرية عند تصميم البرامج والمشاريع وإدارتها.

٢٩ - وعلاوة على ذلك، يشتمل الإطار المتكامل للنتائج والموارد المشمول بالخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي على نواتج ومؤشرات مصممة لقياس النتائج المحققة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويضم التقرير السنوي الذي يركز على النتائج الذي قدمته مديرة البرنامج الإنمائي إلى المجلس التنفيذي (حزيران/يونيه ٢٠١٥) عن السنة الأولى لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للبرنامج فرعا مستقلا يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أشير فيه إلى الإنجازات الرئيسية التي تحققت.

٣٠ - ونتيجة للجهود المذكورة أعلاه، أمكن للبرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٤ أن يفيد بأن ٤٦٩ مشروعا في ١٣٣ بلدا قد أدمجت التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أنشطتها، بالمقارنة مع خط الأساس لعام ٢٠١٣، وهو ٢٦٩ مشروعا أمكن تحديدها من خلال رسم خرائط شاملة لبرامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي يدعمها البرنامج الإنمائي. وبغية الاعتراف بالجهود التي تبذلها المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي، ستنشئ مديرة البرنامج ''جائزة مديرة البرنامج السنوية للتفوق في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب'' التي ستُمنح إلى أفضل ثلاثة مكاتب قطرية تثبت أنها قدمت دعما قويا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وستطلب مديرة البرنامج أيضا إلى المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي أن تشارك بنشاط في أعمال فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ولا سيما في خططها الرامية إلى تحديد مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب الجارية للوقوف على أفضل الممارسات[٦].

٣١ - ووسع البرنامج الإنمائي أيضا نطاق قاعدة شراكته للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وقد ظلت الحكومات الوطنية، منذ عام ٢٠١٤، هي الشريك الرئيسي

(٦) بغية وضع خط للأساس وإطار للرصد والإبلاغ لتعزيز المساءلة، أجرى البرنامج الإنمائي عملية لتحديد برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في عام ٢٠١٤، واستعرض أكثر من ٥٠٠ ٣ مشروع قطري لتحديد نوع الدعم الذي تقدمه المنظمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومواضع ذلك الدعم والجهات المشاركة في تقديمه، مع التدقيق فيما يصلح وما لا يصلح في هذه العملية.

للبرنامج الإنمائي في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (كما هو مبين في الشكل الأول)، في حين ازداد التعاون مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث في الجنوب ليصل إلى ما نسبته ٢٦ في المائة من المجموع، بالمقارنة مع ١٩ في المائة في عام ٢٠١٣. ويقوم البرنامج الإنمائي حاليا باستكشاف مختلف الطرائق المؤسسية التي تمكنه من مواصلة توسيع قاعدة شركائه.

الشكل الأول

٣٢ - وحسب المبين في الشكل الثاني، فقد زادت المبادرات الإقليمية بنسبة ٣ في المائة، من ٢٨ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٣١ في المائة في عام ٢٠١٤، وإن كانت معظم مشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب هي مشاريع للتبادل بين بلدين أو أكثر. وتعزى تلك الزيادة إلى إعطاء أولوية لدعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في البرامج الإقليمية الخمسة وإلى تعزيز القدرات الإقليمية المكرسة للنهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

الشكل الثاني

٣٣ - وينطوي الدور الذي يقوم به البرنامج الإنمائي في تعميم التعاون الثلاثي فيما بين بلدان الجنوب على عنصر قوي يتعلق بالوساطة المعرفية، مثلما يتبين من الشكل الثالث. فعلى سبيل المثال، قدم البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٤ الدعم إلى إندونيسيا فيما يتعلق بتبادل أفضل الممارسات مع الفلبين من أجل تقديم العون في جهود التعافي من إعصار هايان. وبالإضافة إلى ذلك، قام البرنامج الإنمائي بتيسير نقل المعارف المتعلقة بنموذج المركز الكوبي لإدارة الحد من المخاطر من كوبا إلى جامايكا. وأدت عملية تبادل المعارف تلك إلى إنشاء مركز لإدارة الحد من المخاطر في جامايكا.

الشكل الثالث

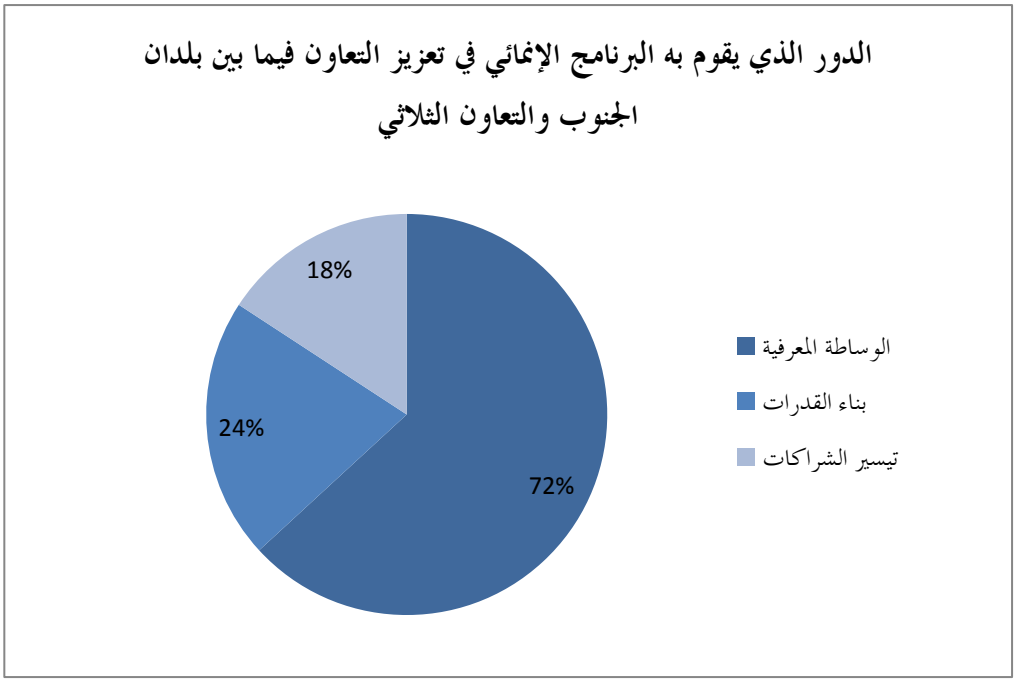

٣٤ - ويمثل بناء القدرات طريقة أخرى من الطرق التي يدعم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. فعلى سبيل المثال قدم البرنامج الإنمائي المساعدة إلى المكسيك (الوكالة المكسيكية للتعاون الإنمائي الدولي) في توطيد خبراتها كجهة تقدم الخدمات في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي العراق، قدم البرنامج الإنمائي الدعم إلى الحكومة في إنشاء وحدة في اللجنة الاستشارية لرئيس الوزراء معنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٣٥ - وبفضل حياد البرنامج الإنمائي وقدراته التنظيمية المعترف بها، قام البرنامج بتيسير نماذج هامة من الشراكات الثلاثية والشراكات فيما بين بلدان الجنوب في عام ٢٠١٤. فخلال أزمة الإيبولا، عمل البرنامج الإنمائي في شراكة مع حكومة جنوب أفريقيا على نشر أجهزة التعقيم المغلقة في البلدان المتضررة من فيروس الإيبولا (سيراليون وغينيا وليبريا) بهدف التخلص الآمن من النفايات الطبية. وفي أرمينيا، فتح البرنامج باب التعاون بين أرمينيا وقيرغيزستان لكي تشتركا معا في وضع استراتيجية للحد من مخاطر الكوارث، وقدم دعمه لذلك التعاون. وعمل البرنامج مع حكومتي الصين والدانمرك على دعم الأنشطة المتصلة بالطاقة في غانا وزامبيا بموجب إطار للتعاون الثلاثي.

٣٦ - وللاستفادة من الإجراءات التي سبق ذكرها ومن التقدم المحرز، يقوم البرنامج الإنمائي، بالتشاور مع الدول الأعضاء، بوضع استراتيجية مؤسسية تتناول التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وتهدف هذه الاستراتيجية، التي يتوقع أن تستكمل في عام ٢٠١٥، إلى فتح آفاق جديدة في أسلوب تشجيع المنظمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتمكينها من الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الأثر الإنمائي المترتب عليهما من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٧ - وفي عام ٢٠١٣، أقر المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي الإطار الاستراتيجي الخاص بمكتب الأمم المتحدة للتعاون للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والتزم بتخصيص موارد أساسية بمبلغ ١٤,٦ مليون دولار لتنفيذ الإطار خلال فترة تمتد على مدى أربع سنوات. وتمشيا مع قرار المجلس التنفيذي المتعلق بتخصيص الموارد، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحماية الموارد الأساسية الحالية المخصصة للمكتب ضمن الميزانية المتكاملة، على الرغم من الضغوط على بيئة التمويل.

٣٨ - وبالنظر إلى أن المكتب يهدف خلال الإطار الاستراتيجي الحالي إلى حشد مبلغ إضافي قدره ٢٠ مليون دولار لتكملة الموارد العادية، ستتخذ مديرة البرنامج الإنمائي خطوات لدعوة كبار المسؤولين في البرنامج الإنمائي ورؤساء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إلى حشد موارد إضافية أو تقديم الدعم إلى المكتب من أجل تعبئة هذه الموارد والمساهمة في المورد المهم الذي يمثله المكتب على نطاق المنظومة. وسوف تطلب رئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، على أساس كل حالة على حدة ورهنا بالقواعد والإجراءات المعمول بها، أن تقدم التبرعات إلى صندوق بيريز - غيريرو الاستئماني.

رابعا - الاستنتاجات

٣٩ - يسلط هذا التقرير الضوء على الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وبوجه خاص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باعتباره الوكالة المضيفة لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، من أجل الحفز على اتخاذ عدد من الإجراءات استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٩ والمقررات اللاحقة ذات الصلة بالموضوع الصادرة عن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن الجدير بالذكر أن العديد من هذه الإجراءات وغيرها من التدابير الإضافية قد اتخذت واقترحت على الرغم من ضيق الظروف المالية في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٠ - ويوفر إنشاء فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية فرصة لتوجيه عملية إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وكذلك أهداف التنمية المستدامة في الخطط والإجراءات المتعلقة بالتنمية الوطنية.

٤١ - وبفضل الحياد الذي يتسم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشبكته الواسعة من المكاتب القطرية، ودوره كمدير لنظام المنسق المقيم، واستضافته للمكتب، والدور المنوط بمدير البرنامج بصفته رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، يواصل البرنامج القيام بدور ريادي في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي عن طريق سياساته وعمله البرنامجي في جميع أنحاء العالم النامي. ولا تزال ميزانية مكتب الأمم المتحدة للتعاون محمية من التخفيضات المالية على الرغم من ضيق الظروف المالية. وأكرر التوصية التي قدمتها في تقريري (**SSC/18/3**)، والتي دعوت فيها إلى أن "يواصل البرنامج الإنمائي قيامه بدور المؤسسة المضيفة لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب" (الموجز)، وأشرت إلى أن "من شأن فصل المكتب عن البرنامج الإنمائي أن يحرم المكتب من فرص الاستفادة الميسرة من النطاق العالمي للدعم التنفيذي المقدم [من البرنامج الإنمائي] والجهود البرنامجية المبذولة [من جانبه]" (الفقرة ٣٨ (ب)). وقد أعرب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التزامه بالبقاء مقرا مؤسسيا للمكتب وبالاستمرار في عمله كأداة يمكن للمكتب من خلالها أن يواصل توفير الدعم للبلدان من النواحي السياساتية والمعرفية والمعلوماتية والتشغيلية.

٤٢ - وسوف توفر الاستراتيجية المؤسسية للبرنامج الإنمائي التي يرتقب وضعها بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي نقطة مرجعية هامة أخرى من أجل تحديد التدابير التي تعكس الأدوار المتكاملة التي يقوم بها كل من البرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للتعاون وتتماشى مع تلك الأدوار.

٤٣ - ويجدر بالملاحظة أن فترة أقل من عامين قد مضت منذ قيام اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في عام ٢٠١٣، بموجب مقررها ١/١٧، بتحويل الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن المتوقع أن يوفر استعراض منتصف المدة، الذي سيجرى في عام ٢٠١٦ لأول إطار استراتيجي للمكتب (٢٠١٤-٢٠١٧)، رؤية متعمقة لدور المكتب في مرحلة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويمكن عندئذ إيلاء النظر لمسألة تعزيز المكتب عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة

الإنمائية الأعم، مع مراعاة أن استعراض منتصف المدة الذي سيجرى للمكتب سيتزامن مع استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الصناديق والبرامج.

٤٤ - وقد أحطت علما بقرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٩، الذي انتهت فيه الجمعية إلى عدة أمور منها أن تطلب إليّ تعيين ممثل خاص معني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولذلك، وبعد النظر في الآثار المختلفة التي ستترتب على الصعيد المؤسسي والمالي والتشغيلي وعلى صعيد المساءلة، وبعد إجراء مشاورات مع مديرة البرنامج الإنمائي، أعتزم تعيين المدير المقبل لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مبعوثا خاصا لي معنيا بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وسوف يؤدي الشخص المعين مهمته على أساس اختصاصاته كمدير للمكتب.

خامسا - التوصيات

٤٥ - أدعو جميع الدول الأعضاء إلى العمل مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية باعتبارها الأداة المختارة، سواء للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أو للتعاون الثلاثي، وإلى الاستفادة من الموارد والترتيبات المؤسسية المتاحة لتعزيز هذين النوعين من التعاون. وفي هذا الصدد، أهيب ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يواصل توفير المقر المؤسسي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بوسائل منها حماية الموارد الأساسية الحالية للمكتب.

٤٦ - وأدعو الدول الأعضاء إلى تسمية جهات تنسيق مؤسسية وطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (إذا لم تكن جهات التنسيق هذه قائمة) وربطها بمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال مكاتب المنسقين المقيمين للأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأدعو أيضا وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التي لم تقم بعد بتسمية جهات تنسيق مؤسسية للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إلى القيام بذلك.

٤٧ - ولأن مكتب الأمم المتحدة للتعاون يسعى خلال فترة إطاره الاستراتيجي الحالي إلى حشد مبالغ إضافية بقيمة ٢٠ مليون دولار لتكملة الموارد العادية، أناشد الدول الأعضاء التي تجد لديها القدرة على تقديم هذه الموارد الإضافية للمكتب إلى القيام بذلك لكي ينفذ ولايته التي تشمل كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، أدعو الدول الأعضاء إلى دعم الجهود الرامية إلى تأمين موظفين فنيين مبتدئين و/أو إعارة موظفيها الوطنيين من أجل تعزيز المكتب. وفي هذا الصدد، أدعو أيضا البرنامج الإنمائي إلى تقديم أي دعم لازم للمكتب لكي يتمكن من التواصل مع الدول الأعضاء.

٤٨ - وفي ظل ظروف لا تزال فيها الضغوط مستمرة على الميزانية العادية الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة، أشجع على إقامة شراكات مبتكرة بين مكتب الأمم المتحدة للتعاون ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية والحكومات والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وعلى إيجاد طرائق تمويل مبتكرة تشارك فيها هذه الجهات، وفقا للمعايير الراسخة التي تعمل بها الأمم المتحدة.

٤٩ - وأطلب إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تدعم الدول الأعضاء من خلال كفالة استفادتها من جميع الفرص المتاحة لتحديد ما تشتمل عليه الاستراتيجيات الوطنية لكل منها من نقاط للانطلاق نحو تنفيذ خطة ما بعد عام ٢٠١٥، والاعتراف بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب كوسيلة تنفيذ حيوية تكمل التعاون بين الشمال والجنوب.

٥٠ - وأطلب إلى فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن تقوم بتيسير إدماج أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية على الصعيدين القطري والإقليمي، من خلال حشد قدرات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من النواحي البشرية والمالية وغيرها. وفي هذا الصدد، أهيب بمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تستجيب على نحو إيجابي للجهود الرامية إلى تأمين انتداب أو إعارة الموظفين إلى مكتب الأمم المتحدة للتعاون.

٥١ - وأطلب إلى فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن تقدم الدعم إلى مكتب الأمم المتحدة للتعاون في التنفيذ الفعال لأطر المكتب الاستراتيجية الحالية والمقبلة، مع التركيز على تحقيق إنجازات على مستوى النتائج، وذلك بوسائل منها دعم وضع برامج مشتركة بين الوكالات تركز على قضايا محددة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من خلال أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وبرامج ''توحيد الأداء''.

٥٢ - وأطلب أيضا إلى فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن تبحث إمكانية القيام، على مستوى أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بتعزيز الأفرقة المواضيعية المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، حيثما وجدت، وتحديد و/أو دعم الأفرقة القطرية التي يمكن أن تستفيد من إنشاء هذه الأفرقة المواضيعية. وينبغي اتباع نُهُج مبتكرة، حسب الاقتضاء، لضمان النهوض بمشاركة الوكالات غير المقيمة في تلك الأفرقة المواضيعية.

٥٣ - وبالنظر إلى تزايد الطلب على إيجاد مستودع للخبرات والدروس المستفادة، أشجع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على مواصلة الاستثمار في الخبرات على الصعيدين القطري وعبر الإقليمي وتبادلها مع الشركاء الوطنيين وتعميمها على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وعلى مواصلة الاستفادة من تلك الخبرات. وأشجع كذلك على تشكيل مجموعات للممارسين في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، حيثما كان ذلك مناسبا، من أجل تعزيز تبادل المعارف، وتدوين الدروس وتحديد منطلقات التعاون.

٥٤ - وأشجع الأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على حفز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل إيجاد مناطق إقليمية ودون إقليمية تتسم بالحيوية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية و/أو تحقيق الاستدامة لتلك المناطق، من خلال توفير المنافع العامة على الصعيد الإقليمي بصورة منسقة.

٥٥ - وأطلب إلى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يجري استعراضا لإطاره الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ في منتصف المدة من أجل: (أ) استعراض التقدم المحرز فيما يتعلق بالأولويات المتفق عليها، و (ب) اقتراح أولويات ينبغي الاسترشاد بها للارتقاء بعمليات التنفيذ، بوسائل منها تحسين الاستفادة من القدرات التكميلية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، التي بدأت تقوم بدورها بالفعل من أجل النهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وينبغي أن يوجه استعراض منتصف المدة أيضا خطوات تصميم الإطار الاستراتيجي الثاني لمكتب الأمم المتحدة للتعاون، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، الذي ينبغي أن يكون متماشيا مع القيمة التي يسهم بها التعاون فيما بين بلدان الجنوب في النهوض بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.